

تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990 - 2022)

لزهر ساحلي¹، سهام بوصبيح²

¹جامعة 20 أوت 1955 - سككدة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: l.sahli@univ-skikda.dz

²جامعة 20 أوت 1955 - سككدة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: si.bousba@univ-skikda.dz

³مؤسسة الانتماء (البلد)، البريد الإلكتروني (Simplified Arabic, 10)

* مؤلف مراسل

تاريخ النشر: 2024/10/21

تاريخ القبول: 2024/10/09

تاريخ الاستلام: 2024/09/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1990 و 2022، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) الذي يتميز بقدرة فائقة على التعامل مع عدد صغير من المشاهدات، والبيانات المستقرة عند المستوى أو عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى، أو المزيج من الاثنين معا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث جاءت العلاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 1% بين العرض النقدي ومؤشر التنمية الاقتصادية، في حين كانت العلاقة سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة 1% مع سعر الصرف الرسمي، سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم. ومثلما كان متوقعا جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا، وهو ما يدل على أن النموذج المقدر يتضمن آلية العودة إلى التوازن من جديد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ التنمية الاقتصادية؛ الجزائر؛ ARDL.

The Impact of Monetary Policy on Economic Development in Algeria: An Econometric Study for the Period (1990-2022)

LazharSahli^{1*}, SihemBousba²

¹ University of Skikda (Algeria), l.sahli@univ-skikda.dz

² University of Skikda (Algeria), si.bousba@univ-skikda.dz

* Corresponding author

Received: 05/09/2024

Accepted: 09/10/2024

Published: 21/10/2024

Abstract:

This study aims to measure and analyse the effect of monetary policy on economic development in Algeria during the period (1990-2022), has been using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) because of this form of advantages is the suitability for small samples and data of stationary in the first-difference or the level or a combination of the two.

In addition to that, this study arrives to a long-term balanced relationship between the study variables, as the positive relationship and significant at the level of 1% between the money supply and the economic development index, while the relationship was negative and significant at the level of 1% with the exchange rate, real interest rate and Inflation rate. And as expected, the error correction factor was negative and significant, which indicates that the estimated model includes a mechanism for returning to balance again.

Keywords: Monetary Policy; Economic Development; Algeria; ARDL..

1. مقدمة

يستخدم البنك المركزي، باعتباره أعلى سلطة نقدية في البلاد، السياسة النقدية على نطاق واسع وبكل ما تتضمنه من أدوات بتشكيلة متنوعة، وذلك بصورة تضمن الانسجام والتناغم مع السياسة الاقتصادية الكلية وأهدافها قصيرة وطويلة المدى. وفي النهاية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مجزية بالتزامن مع الحفاظ على معدلات تضخم تكون منخفضة. (Vinayagathan, 2013, p. 01) كل ذلك يصب في مجرى تحقيق تنمية اقتصادية تكون مستدامة. فالسياسة النقدية إذا، هي أسلوب للإدارة الاقتصادية يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتاريخيا يعود التعبير الرسمي عن كيفية تأثير المال على المجاميع الاقتصادية الكلية إلى زمن الاقتصادي المشهور آدم سميث، وقد دافع عن ذلك التوجه الاقتصاديون النقديون فيما بعد. (Ani & Onu, 2021, p. 2365)

لقد حاولت الكثير من الدراسات الأكاديمية خصوصا في الوقت الحالي رفع اللبس عن العديد من التساؤلات ذات الصلة بتحليل العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتحديدًا منذ العمل الذي قدمه سيمز في العام (1980) (Vinayagathan, 2013, p. 01). وفي هذا الإطار تم توظيف العديد من النماذج القياسية في صورة نماذج الانحدار الخطي والتكامل المشترك، نماذج أشعة الانحدار الذاتي وأشعة الانحدار الذاتي الهيكلي، نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة...إلخ. وعلى الرغم من كل تلك المحاولات إلا أن واقع الحال يظهر وأن إثبات وجود تأثير للسياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي لم يكن بذلك الشكل الحاسم.

بناء على كل ما سبق طرحه، تأتي هذه الورقة البحثية من أجل دراسة، تحليل وقياس تأثير السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1990 و 2022.

2. الإطار العام للدراسة

1.2 مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق ذكره، تأتي هذه الدراسة كمحاولة لبناء نموذج قياسي كلي يحلل ويقس أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022)، وذلك بتوظيف أحد النماذج الديناميكية وهو نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)، محاولين الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022)؟".

2.2 أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الكثير من الاعتبارات ربما أهمها أن السياسة النقدية تعتبر عاملا رئيسيا ومحددا ذا أهمية كبيرة في الإدارة العامة للاقتصادات الوطنية من أجل تحفيز الاستقرار الاقتصادي، تحقيق معدلات نمو اقتصادي مجزية ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية لمل لها من تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا نمو الناتج المحلي الإجمالي. فالبank المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية في البلاد هو من يتولى وضع معالم السياسة النقدية بما يتناغم وينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد التي عادة ما تصب في مجرى استهداف نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي، وهنا يحاول واضعو السياسة النقدية وباستمرار التأثير في المتغيرات الوسيطة في صورة سعر الفائدة، المعروض النقدي، وسعر الصرف الرسمي والتي تعتبر أهم وأقوى أدوات السياسة النقدية.

3.2 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، واختبار مدى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر التنمية الاقتصادية ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، والسياسة النقدية التي تم التعبير عنها من خلال مؤشرات: المعروض النقدي بمفهومه الواسع، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المعبر عنه من خلال معدل التكميش الضمني.

4.2 منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي القائم على مراجعة عدة دراسات نظرية وتطبيقية تنصب في مجرى موضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى المنهج الكمي الذي تم توظيفه في النموذج القياسي. وقد تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة من المواقع الرسمية على شبكة الإنترنت لكل من قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>) والديوان الوطني للإحصائيات الجزائر (ONS) (<https://www.ons.dz>) وتم إجراء التطبيق عليها باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13.

5.2 حدود الدراسة: امتدت الفترة الزمنية للدراسة من العام 1990 إلى غاية العام 2022 وهي فترة طويلة نسبياً وتسمح بقياس أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

6.2 الدراسات السابقة

- دراسة (Srithilat & Sun, 2017)، بعنوان: "The Impact of Monetary Policy on Economic Development: Evidence from Lao PDR"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وذلك للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1989 و2016. وأشارت نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة إلى أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، ونتيجة لذلك، تم توظيف نموذج جوهانسن للتكامل المشترك وتصحيح الأخطاء لتحليل الارتباط بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن المعروض النقدي وسعر الفائدة ومعدل التضخم تؤثر بشكل سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل وأن سعر الصرف الحقيقي فقط هو الذي لديه تأثير إيجابي. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين المعروض النقدي من جهة وسعر الصرف الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى.

- دراسة (IRFAN & UME-AMEN, 2011)، بعنوان: "Impact Of Monetary Policy On Gross Domestic Product (GDP)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام بيانات الثلاثين عاما الماضية في باكستان للتوصل إلى هذا الاستنتاج معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار. حيث تمت دراسة الأوراق البحثية لمختلف المؤلفين في هذا الصدد لإثبات الفرضية التي تشير إلى ذلك التأثير.

وبعد التحليل باستخدام نموذج الانحدار توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي موجودة فعلاً. حيث أثبتت النتائج أن سعر الفائدة له علاقة طفيفة بالناتج المحلي الإجمالي ولكن نمو المعروض النقدي كان له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الباكستاني خلال فترة الدراسة.

- دراسة (Vinayagathasan, 2013)، بعنوان: "Monetary Policy and the Real Economy: A Structural VAR Approach for Sri Lanka"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل، قياس وتقدير مدى تأثير الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الخارجية و/أو أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المحلي في اقتصاد سريلانكا. وتم توظيف نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) والمكون من سبعة (07) متغيرات استخدمت بيانات السلاسل الزمنية الشهرية للفترة من جانفي 1978 إلى غاية ديسمبر 2011. كما تم استخدام دوال الاستجابة النبضية (الدفعية) وتحليلات التباين لوصف العلاقات بين متغيرات الدراسة. وتوصلت النتائج التطبيقية للدراسة إلى أن صدمات أسعار الفائدة لها دور هام جداً في تفسير حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية وأفضل من تأثير الصدمات النقدية الإجمالية أو صدمات أسعار الصرف. كما أظهرت النتائج المتوصل إليها أن صدمات السياسة النقدية الخارجية وصدمات أسعار النفط ليس لها أي تأثير يذكر على الاقتصاد المحلي.

3. الإطار النظري للدراسة

1.3 السياسة النقدية: تلعب النقود دورا مهما في الاقتصاد وتؤثر عليه بصورة واضحة، حيث أن نقصها عن المستوى المطلوب سوف يؤدي إلى ركود الاقتصاد، وزيادتها عن الحد يؤدي إلى وقوع الاقتصاد فيما يسمى بالتضخم. ولا يقتصر تأثيرها على الناحية الاقتصادية فقط وإنما يمتد إلى نواحي اجتماعية، وسياسية، لهذا فإن وضع ركائز للتحكم في السياسة النقدية لأي دولة هو أمر ضروري، و"السياسة النقدية" هي مصطلح مركب من كلمتين "السياسة" التي يراد بها لغويا التدبير، وإذا أطلقت من الناحية الاقتصادية فيراد بها "مجموعة التدابير والإجراءات الموضوعة من أجل تعظيم أهداف معينة"، و"النقدية" المشتقة من "النقد" والتي تعبر عن أداة تحظى بالقبول العام لدى الأفراد (فهومي، 2006، الصفحات 13-14)، وعليه فإن السياسة النقدية تدل على "مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (سعر الفائدة، عرض النقد، وأدوات الائتمان وسعر الصرف) من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي"، كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية (البنك المركزي) لتحقيق أهداف معينة" (الكفراوي، 2006، صفحة 161)، هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى. وكما هو مشار إليه في التعريف تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي يتم شرحها من خلال العنصر اللاحق.

أ. أدوات السياسة النقدية ومجالات استخدامها: تمثل أدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل والآليات التي تستخدم للتحكم في حجم المعروض النقدي، وقد جرى تصنيفها إلى عدة تصنيفات نجد منها الأدوات الكمية والأدوات الكيفية، أدوات إلزامية من قبل السلطات وأدوات خاضعة للسوق، والأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة هذه الأخيرة التي يتم شرحها فيما يأتي:

➤ **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:** وتشمل على جميع الأدوات التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها على قوى السوق، وبالتالي فإن تأثيرها على مختلف المتغيرات سيكون من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورها ونجد ضمنها الأدوات التالية:

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة من الأدوات التقليدية التي اعتمدتها البنوك المركزية من أجل التحكم في العرض النقدي حيث يتدخل البنك المركزي إما لبيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية وهذا طبعا حسب وضع الاقتصاد، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل ذلك شيكات مسحوبة على البنك المركزي وتودع لدى البنوك التجارية، وبهذا يزداد حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي. أما إذا كان الهدف هو تقليص حجم المعروض النقدي فإن البنك المركزي يتدخل من أجل بيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون قيمتها شيكات مسحوبة لدى البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنك التجاري لدى البنك المركزي وتل احتياطياتها من النقود السائلة وتقل معها قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود وبالتالي يقل المعروض النقدي. وما تجدر الإشارة إليه أنه ليس بالضرورة أن يمس آثارها جميع البنوك، فبعضها لا يقبل أصلا على هذه العمليات، وقد يتجه بعض الأفراد إلى الاكتناز مما يحد من فعالية هذه الأداة مقارنة بالأدوات الأخرى (عبد المطلب، 2003، الصفحات 107-108).

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي):** تتمحور فكرة هذه الأداة على قيام السلطات النقدية بالزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل، من الودائع تحت الطلب التي يودعها العملاء بالدرجة الأولى وقد يمتد إلى نسبة إضافية من الودائع لأجل أو أرصدة الحسابات في البنوك التجارية (فهومي، 2006، صفحة 18)، فإذا أراد البنك المركزي زيادة العرض النقدي من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على منح

الائتمان وخلق النقود، فإنه يعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي والعكس إذا أراد تخفيض العرض النقدي فإنه يعمل على زيادة نسبة الاحتياطي القانوني. وما يجب التأكيد عليه هو عدم اجراء تغييرات متكررة في نسبة الاحتياطي، وتبقى هذه الأداة من الأدوات الأكثر فعالية والأقل تكلفة مقارنة بباقي الأدوات خاصة في الدول النامية، كما أنها لا تحتاج إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة (عبد المطلب، 2003، صفحة 107).

- **سعر الخصم:** بموجب هذه الأداة يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية انطلاقا من تغيير سعر الخصم (سعر الفائدة)، فيقوم برفع سعر الخصم ليؤثر على البنوك التجارية التي تقوم هي الأخرى برفع سعر الفائدة على التسهيلات والقروض الممنوحة للعملاء، مما يخفض من حجم الطلب على القروض، وبالتالي تقييد الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، والعكس إذا أرادت السلطات النقدية الرفع من المعروض النقدي.

➤ **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:** تستخدم السلطات النقدية في بعض الأحيان أدوات تدل على تدخلها المباشر في إدارة السياسة النقدية، وترتبط فعالية الأدوات المباشرة بمكانة البنك المركزي ومدى تأثيره على مؤسسات الجهاز المصرفي (الشمرى، 2007، صفحة 433)، فقد تقوم السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بأسعار فائدة معينة على ودائع العملاء والقروض الممنوحة لهم، كما قد يتم إلزام البنوك التجارية بحد أدنى من سيولة الأصول التي تملكها، كما قد يتم فرض سقف ائتماني في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو كلها بحيث لا يمكن تجاوزها من قبل البنوك التجارية. وتهدف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية عموما إلى تحقيق ما يأتي (عبد المطلب، 2003، صفحة 18):

- التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية إما بالزيادة أو بالنقصان وبالتالي التأثير على حجم الائتمان؛
- إعطاء أفضلية في الحصول على التمويل من البنوك التجارية لبعض القطاعات الاقتصادية التي تراها الدولة مهمة من أجل دفع عجلة النمو على مستواها؛
- توفير قدر كاف من الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة لمواجهة طلبات السحب من طرف عملاء البنوك التجارية خاصة في أوقات الأزمات النقدية.

2.3 التنمية الاقتصادية

أ. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية بصورة عامة تحديد عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية، بما يمكن التشكيلة الاجتماعية من اكتساب قدرات ذاتية ذات طابع إنتاجي تسمح للمواطن بالحصول على مستوى معيشي جيد، وظروف حياة أفضل ملائمة ومتحسنة باستمرار.

إن مفهوم التنمية أضحى اليوم محورا مشتركا لأغلب العلوم ذات الطابع الإنساني ومختلف تطبيقاتها، فالتنمية ليست عملية اقتصادية وليست عملية اجتماعية فقط وليست عملية سياسية فقط وليست عملية ثقافية فقط، ولكنها مزيج متكامل من هذه كلها وغيرها.

وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو النظر إلى التنمية في هذا الإطار الشمولي، إلا أنه يبدو جليا وأن التنمية الاقتصادية ما تزال تحتل المساحة الأوسع من الاهتمام مقارنة بباقي جوانب التنمية الأخرى. وربما كان مبعث ذلك أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير مادية وأنها ذات مردود ملموس (أسامة، 1982، صفحة 16)، إلا أن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث ليست مجرد تحقيق معدلات عالية من النمو للإنتاج الوطني الحقيقي، وإنما تتعداه لتشمل تحقيق تقدم لأفراد المجتمع على جميع مناحي الحياة المادية منها وغير المادية، وكل ذلك يتطلب إحداث تغييرات جوهرية على مستوى أساليب وعلاقات الإنتاج، وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع.

أما التنمية المستدامة فهي تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها المختلفة، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق مستوى من التكامل والتوافق ما بين البيئة من جهة والتنمية من جهة أخرى وذلك من خلال نظام حيوي للموارد، ونظام اجتماعي يضمن العدالة بين جميع فئات المجتمع، ونظام اقتصادي يرقى إلى مستوى إحلال التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك، فالتنمية المستدامة إذا ليست عملية اقتصادية بحد ذاتها هي مجتمعية تتطلب مساهمة فعليه وفعالة لجميع فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة بشكل متكامل ومتناسق.

ب. أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية

تتضمن المؤشرات الاقتصادية للتنمية عدة مؤشرات فرعية من بينها ما يلي: (الهيئة، 2009، الصفحات 19-20) (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 263-275)

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعكس هذا المؤشر معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه؛
- **نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى إجمالي الناتج المحلي:** يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة تلك الاستثمارات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- **نسبة الصادرات إلى الواردات:** يعكس هذا المؤشر قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد ودرجة انفتاح اقتصادها الوطني على الاقتصاد العالمي؛
- **نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج الوطني الإجمالي:** يعكس هذا المؤشر استراتيجية التنمية المستدامة ومدى اعتمادها على المعونات والمساعدات الخارجية؛
- **نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الإجمالي:** يعكس هذا المؤشر مديونية البلدان وقياس مدى قدرتها على تحمل الديون الخارجية.

ج. محددات التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية المستدامة كهدف استراتيجي لواضعي السياسات يعترضه عدة معوقات قد تحد من نجاح برامج وخطط التنمية برمتها، معوقات تتركز بالأساس في جملة من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تشيبتها في النقاط التالية: (حجاب، 2009، الصفحات 60-61)

- طبيعة النظام السياسي القائم، فالأنظمة السياسية لها دور بارز ومركزي في إبراز البعد التنموي من خلال الاستغلال الجيد والعقلاني للمقدرات الطبيعية للأمة؛
- الأوضاع الأمنية السائدة محليا تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة، فالاستقرار يؤدي إلى استنزاف المقدرات المالية للأمة؛
- مدى تطور الدولة من ناحية الإمكانيات التقنية والفنية يؤثر بشكل كبير جدا على خطط التنمية؛
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فارتفاع معدلات البطالة والزيادة السكانية الكبيرة والفقر وتراكم الديون الخارجية تؤثر بصورة سلبية تماما على كل جهود التنمية.

4. الإطار التطبيقي للدراسة

1.4 منهجية الدراسة

ومن أجل تحليل تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة، والذي يعتبر من أفضل النماذج القياسية المعتمدة في اختبار التكامل المشترك في إطار منهج الحدود (Bounds Test). وتم تطوير النموذج من طرف بيسران وشين (Pesaran & Shin ; 1999)، وبيسران وسميث (Pesaran & Smith ; 2001) (Pesaran, Shin, & Smith, pp. 289–326). ويتميز عن غيره من النماذج القياسية الأخرى بأنه يستخدم مهما كانت درجة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، بشرط عدم وجود أي من السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني.

2.4 توصيف نموذج الدراسة

من أجل تحليل وقياس تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$ED = f (M_2 ; EXR; INR; Inf)$$

ويمكن ترجمته اقتصاديًا كما يلي:

$$ED_t = \beta_0 + \beta_1 M_{2t} + \beta_2 EXR_t + \beta_3 INR_t + \beta_4 Inf_t + \varepsilon_t$$

هذه العلاقة الأخيرة يمكن بدورها تحويلها إلى الشكل التالي:

$$\Delta ED_t = \beta_0 + \beta_1 \sum_{t=1}^n \Delta M_{2t-1} + \beta_2 \sum_{t=1}^n \Delta EXR_{t-1} + \beta_3 \sum_{t=1}^n \Delta INR_{t-1} + \beta_4 \sum_{t=1}^n \Delta Inf_{t-1} + \beta_5 ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

ED: يمثل مؤشر التنمية الاقتصادية والذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات؛ **M₂**: يمثل المعروض النقدي بمعناه الواسع مقوم بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية، والشيكات المصرفية والسياحية، والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية؛

EXR: يمثل سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية؛

INR: يمثل سعر الفائدة الحقيقي (%) وهو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي؛

Inf: يمثل التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً) ويشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

3.4 دراسة الاستقرارية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدولان أدناه نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبسويرون (PP) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة. وتشير نتائج اختبارات جذر الوحدة إلى استقرار السلاسل الزمنية (ED) و (EXR) بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى، بينما كانت السلاسل الزمنية (M_2)، (INR) و (Inf) مستقرة عند المستوى. وبالتالي فإنه لا يوجد أي متغير مستقر بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الثانية، وهو ما يجعل من إمكانية الاستمرار في تقدير النموذج محققة.

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Level		1st difference	
	ADF test statistic	P-P test statistic	ADF test statistic	P-P test statistic
ED	-1.152753 (0.9034)	-1.841244 (0.6609)	-3.951636** (0.0215)	-3.910477** (0.0236)
M_2	-2.861716 (0.1878)	-4.800940 (0.0027)	/	/
EXR	-3.475946 (0.0641)	-1.570266 (0.7824)	-3.884719 (0.0250)	-3.846175 (0.0272)
INR	-4.112818** (0.0146)	3.919386** (0.0227)	/	/
Inf	-4.747074* (0.0033)	-3.739770** (0.0339)	/	/

*معنوية عند مستوى دلالة 1% **معنوية عند مستوى دلالة 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

4.4 تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

هناك عدة معايير إحصائية تستعمل لتحديد عدد فترات الإبطاء، ومن أبرزها: Schwarz- Akaike (AIC)، Hannan-Quinn (HQ) informatincriteria، Bayesian (BIC) (Kozhan, 2010, p. 97) وفي النموذج المقدر يتمثل المتغير التابع في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED)، بينما المتغيرات المستقلة فتتمثل في: المعروض النقدي بمعناه الواسع (M_2)، سعر الصرف الرسمي (EXR)، سعر الفائدة الحقيقي (INR) ومعدل التضخم (Inf)، وأن مدد الإبطاء الزمني هي: (1)، (4)، (4)، (4) و (4) على الترتيب، وذلك بناء على قيم معيار Akaike التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً في برنامج Eviews 13.

الجدول رقم (02): فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائياً لنموذج (ARDL)

النموذج	فترات الإبطاء المثلى المختارة
ED = f (M_2 ; EXR; INR; Inf)	(1;4; 4; 4; 4)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

5.4 اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)

وفيمايليوسف نستخدم اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهنا نشير إلى أن منهج الحدود يقوم على اختبار الفرضية العدمية (H_0) والتي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهنا يتم مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة للمعاملات طويلة الأجل مع قيم إحصائية فيشر الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية 1%، 5% و 10%، حيث نقبل الفرضية (H_0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيم (F) الجدولية عند الحدود الدنيا، ونرفض الفرضية (H_0) إذا كانت قيمة (F)

المحسوبة أكبر من قيم (F) الجدولية عند الحدود العليا، في حين لا يمكن الحسم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم (F) الجدولية الدنيا والعليا، ويوضح الجدول (03) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

F-statistic (Value): 4.718261						
10%			5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة (F) المحسوبة (4.718261) أكبر من الحدود العليا الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 5% و 10%)، وهنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

6.4 تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعبر عن المتغيرات بصيغة الفرق الأول، بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ والذي يكون مبطاً لفترة زمنية واحدة باعتباره متغيراً تفسيرياً، وهنا نشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ يقيس لنا سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فالحصول على حد تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (-) ومعنوي يدل على تقارب النموذج الحركي في المدى القصير، بينما تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن من جديد. ويظهر الجدول رقم (04) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل.

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ والمروانات في الأجل القصير إلى معنوية جميع المتغيرات التفسيرية عند مستوى دلالة يتراوح بين 1% و 10%، باستثناء متغير سعر الصرف الرسمي (EXR) والذي لم يكن معنوياً عند الفترة (t-0) ومع ثلاث فترات إبطاء (t-3)، ومثلما كان متوقعا جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا (-0.908147) وهي الإشارة التي تكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أنها ذات معنوية إحصائية قوية (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج يتضمن آلية العودة إلى التوازن من جديد، وأن استعادة الحالة التوازنية تتم بسرعة تقدر بسنة واحدة (01) وشهر واحد (01) وستة أيام (06).

الجدول رقم (04): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.908147	0.130361	-6.966397	0.0000
D(M2)	-0.010292	0.002238	-4.598234	0.0006
D(M2(-1))	-0.010895	0.003492	-3.119680	0.0089
D(M2(-2))	-0.006807	0.002683	-2.537002	0.0261
D(M2(-3))	-0.007588	0.002285	-3.321523	0.0061
D(EXR)	0.000305	0.002500	0.121797	0.9051

D(EXR(-1))	0.008159	0.003242	2.517100	0.0271
D(EXR(-2))	0.004755	0.002467	1.927737	0.0779
D(EXR(-3))	0.003449	0.002292	1.504946	0.1582
D(INR)	-0.069762	0.012975	-5.376571	0.0002
D(INR(-1))	0.041479	0.008693	4.771357	0.0005
D(INR(-2))	0.036334	0.007122	5.101309	0.0003
D(INR(-3))	0.013290	0.003467	3.833587	0.0024
D(INF)	-0.075361	0.012984	-5.804260	0.0001
D(INF(-1))	0.043421	0.008813	4.927005	0.0003
D(INF(-2))	0.034522	0.006559	5.263290	0.0002
D(INF(-3))	0.009931	0.002946	3.370489	0.0056

$$CE=ED(-1)-(0.009006*M2(-1)-0.013197*EXR(-1)-0.150352*INR(-1)-0.159655*INF(-1)+5.671238)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

7.4 تقدير العلاقة طويلة الأجل

توضح بيانات الجدول رقم (05) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، حيث تشير إلى أن تأثير المعروض النقدي (M_2) إيجابي ومعنوي في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED).
وتشير النتائج أيضا إلى أن سعر الصرف الرسمي (EXR)، سعر الفائدة الحقيقي (INR) ومعدل التضخم (Inf) تؤثر بشكل سلبي ومعنوي في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED).

الجدول رقم (05): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	0.009006	0.001648	5.464462	0.0000
EXR(-1)	-0.013197	0.001950	-6.766187	0.0000
INR(-1)	-0.150352	0.035137	-4.279073	0.0003
INF(-1)	-0.159655	0.029676	-5.379962	0.0000
C	5.671238	0.397516	14.26671	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

8.4 اختبارات التشخيص

يوضح الجدول أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، حيث يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM إلى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، ويشير اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH إلى ثبات حد الخطأ العشوائي، ويشير اختبار Ramsey RESET إلى أن الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم، بينما يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

الجدول رقم (06): نتائج الاختبارات التشخيصية

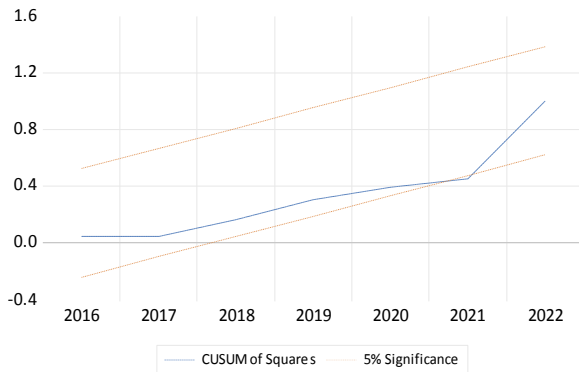
الاختبارات التشخيصية	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F=0.007978(p-value=0.9317)
HeteroskedasticityTest: ARCH	F=0.805378 (p-value=0.3777)
Ramsey RESET Test	F=0.000157 (p-value=0.9904)
Jarque-Bera	$\chi^2= 0.111095(p-value=0.945967)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

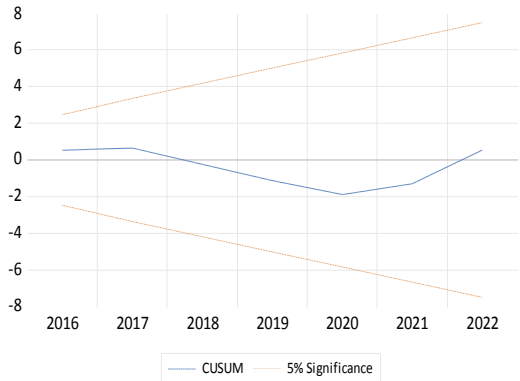
9.4 اختبار السكون للنموذج المقدر (Stability Test)

سوف نحاول الآن التأكد من أن البيانات لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل، وللتحقق من ذلك سنستخدم على اختبار **المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)**، ويحدث الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لكل اختبار داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى قبول فرضية عدم التنصص على أن جميع المعلمات المقدره مستقرة، وتظهر نتائج الاختبارات في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (03): المجموع التراكمي لمربعات البواقي



الشكل رقم (02): المجموع التراكمي للبواقي المعادة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

يظهر وأن الرسمي البياني لكل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر، بمعنى أن نتائج الأجل الطويل منسجمة تماما مع نتائج الأجل القصير.

5. خاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة، تحليل وقياس أثر السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك للفترة الزمنية (1990-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة، حيث تم تقدير تأثير المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M_2)، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (EXR)، سعر الفائدة الحقيقي (INR) ومعدل التضخم مقاسا بمعدل التكميش الضمني (Inf)، في التنمية الاقتصادية (ED) معبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي. وبشكل عام، فإن الدراسة الحالية تؤكد على أن السياسة النقدية لديها تأثير مهم جدا في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في القياس. لكن، وبالمقابل، قد يحتاج هذا الموضوع البحثي إلى المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة من أجل كشف قنوات جديدة، ومن خلال متغيرات أخرى، لكيفيات تأثير السياسات النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية المسؤولة عن إحداث نقلة نوعية وتبدلات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن طرحها في الآتي:

1.5 النتائج: من خلال مخرجات النموذج المقدر، يمكن تثبيت النتائج التالية:

- توضح معلمات الأجل القصير إلى معنوية جميع المتغيرات التفسيرية عند مستوى دلالة يتراوح بين 1% و 10%، باستثناء سعر الصرف الرسمي والذي لم يكن معنويا عند الفترة ($t=0$) ومع ثلاث فترات إبطاء ($t=3$). كما جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا وذا معنوية إحصائية، وهذا دليل على أن النموذج يتضمن آلية العودة إلى التوازن من جديد.
- توضح معلمات الأجل الطويل إلى أن تأثير المعروض النقدي (M_2) في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED) إيجابي ومعنوي، فزيادة المعروض النقدي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر التنمية الاقتصادية) بـ 0.009 وحدة، وعلى الرغم من هذا التأثير الإيجابي، إلا أن درجة العلاقة ضعيفة جداً وأقل من الوحدة، وهذه النتيجة تحمل في طياتها دليلا تجريبيا بخصوص الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه العرض النقدي في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، وأن الوضع برمته يحتاج كثير من الجدية والحزم من السلطات النقدية بخصوص المراقبة الفعالة للمعروض النقدي وتوجيهه فعليا نحو أوجه النشاط الاقتصادي المجزي والمنتج الذي يخلق قيمة مضافة. وتتوافق النتيجة المتوصل إليها بخصوص تأثير المعروض النقدي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع دراسة (Ani & Onu, 2021).
- توضح معلمات الأجل الطويل إلى أن تأثير سعر الصرف الرسمي (EXR) في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED) سلبي ومعنوي، فزيادة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر التنمية الاقتصادية) بـ 0.013 وحدة، وهذه النتيجة تثبت إلى حد بعيد وجهة النظر البنوية التي تؤكد أن انخفاض قيمة العملة الوطنية أو زيادة سعر الصرف له تأثير انكماشى على النمو الاقتصادي، وبالتالي على مؤشرات التنمية الاقتصادية. فانخفاض قيمة الدينار الجزائري سيكون له أثر سلبي تماما على الواردات من السلع الإنتاجية والمواد الأولية (مدخلات العملية الإنتاجية) خصوصا تلك الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق قيمة مضافة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Karahan, 2020).

- توضح معلمات الأجل الطويل إلى أن تأثير سعر الفائدة الحقيقي (INR) في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED) سلبي ومعنوي، حيث أن زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.15 وحدة، والنتيجة هنا متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع معدلات الفائدة هو مؤشر مهم جدا وذا دلالة بخصوص تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متشددة وانكماشية، وهو ما يحد أكثر من عمليات منح القروض المصرفي فتصبح تكلفة الاقتراض مرتفعة ومعها تتراجع مستويات التنمية الاقتصادية وبالتالي سوف ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Anowor & Okorie, 2016)

- توضح معلمات الأجل الطويل أن تأثير معدل التضخم (Inf) في مؤشر التنمية الاقتصادية (ED) سلبي ومعنوي، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.16 وحدة، وهي نتيجة تبدو منطقية جدا بسبب معاناة الاقتصاد الجزائري ومنذ عدة عقود مستمرة من الزمن من ارتفاع مفرط في معدلات التضخم. وخصوصا منذ التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الحرة مع نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، حيث تبنت السلطات العليا في البلاد سياسات نقدية من النوع التسامحي (سياسات نقدية توسعية) بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو ما قادها في كثير من الأحيان إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات جدا مقلقة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Srithilat & Sun, 2017)

2.5 التوصيات: بناء على نتائج الدراسة، يمكن تثبيت التوصيات التالية:

- إن النتيجة التطبيقية المتوصل إليها بشأن التأثير الإيجابي والضعيف للمعروض النقدي في مؤشر التنمية الاقتصادية، يعطي رسالة ذات دلالة واضحة، وأنه على السلطات النقدية في البلاد وعلى رأسها البنك المركزي أن تتحكم جديا وبصورة فعالة في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني (المعروض النقدي)، ووضع آليات وأدوات من شأنها أن تساهم في الحد من التسرب النقدي خارج الدائرة المصرفية، وإيجاد الوسائل والميكانيزمات المناسبة للتقليل من تأثير زيادة الكتلة النقدية على المعدل السنوي للتضخم في الأجل القصير؛
- إن النتيجة التطبيقية المتوصل إليها بشأن التأثير السلبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر التنمية الاقتصادية، تعطي مؤشرا قويا جدا لوضعي السياسات ولصناع القرارات في الاقتصاد الجزائري بضرورة وضع سياسة سعر الصرف كأولوية في مجال الإصلاح النقدي والمالي، فسر الصرف يعتبر محدد على درجة عالية جدا من الأهمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ولن يكون ذلك ممكنا من دون أن تكون تلك السياسة في إطار سياسة أشمل وأوسع ضمن سياق استهداف التضخم، بمعنى آخر، على السلطات العليا أن تضع نصب أعينها ضرورة توفير مستوى مستقرا للأسعار وفي نفس الوقت يجب الحفاظ على سعر صرف للعملة المحلية أكثر استقرارا، حتى وإن كانت هذه الأهداف صعبة جدا إلا أن الأمر يبدو ضرورة حتمية من أجل المضي قدما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- إن النتيجة التطبيقية المتوصل إليها بشأن التأثير السلبي لسعر الفائدة الحقيقي على مؤشر التنمية الاقتصادية، تؤكد فعلا وأن السلطات العليا في البلاد عليها الاعتماد على سياسة سعر الفائدة بشكل عقلاني وحذر، لأن سعر الفائدة يعمل كإجراء مضاد للتضخم من خلال الحد من الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل الاستثمارات والمشاريع التي تبدو غير ضرورية وغير مرغوب فيها. وهنا سوف يؤدي الوضع برمته إلى زيادة المدخرات الوطنية وبالمقابل يؤدي إلى زيادة المعروض من المصادر الأخرى القابلة للاستثمار. وهذا الوضع من شأنه أن يضمن أمثل تخصيص لرأس المال في معظم الاستخدامات الإنتاجية وتجنب الاستخدام الإنتاجي المفرط والمهدر للموارد.

6. قائمة المراجع

- Ani, K., & Onu, C. (2021). Effect Of Monetary Policy On Economic Growth In Nigeria In The Post Structural Adjustment Programme. Independent Journal Of Management & Production, 12(08). doi:DOI: 10.14807/ijmp.v12i8.1483
- Anowor, O., & Okorie, G. C. (2016). A REASSESSMENT OF THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON ECONOMIC GROWTH: STUDY OF NIGERIA. (P. b. UK, Éd.) International Journal of Developing and Emerging Economies, 04(01), (82–90). Récupéré sur www.eajournals.org
- IRFAN, H., & UME-AMEN. (2011). Impact Of Monetary Policy On Gross Domestic Product (GDP). Institute of Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 03(01), 1348–1361. Récupéré sur <http://ssrn.com/abstract=1857413>
- Karahan, Ö. (2020). Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish Economy. (01), (21–34). doi:DOI: 10.5817/FAI2020-1-2
- Kozhan, R. (2010). Financial Econometrics With Eviews. (V. p. ApS, Ed.) bookboon.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (n.d.). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics(16).
- Srithilat, K., & Sun, G. (2017). The Impact of Monetary Policy on Economic Development: Evidence from Lao PDR. Global Journal of Human-Social Science: E Economics, 17(02), (8–16). Récupéré sur <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/79369/>
- Vinayagathan, T. (2013). Monetary Policy and the Real Economy: A Structural VAR Approach for Sri Lanka. National Graduate Institute for Policy Studies Discussion Paper 13 –13, 01–31.
- أسامة, ع. (1982). البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. الكويت: عالم المعرفة. المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب.
- الهيثي, ن. (2009). التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات. أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- حجاب, م. (2009). الإعلام والتنمية الشاملة. الطبعة الأولى. (القاهرة. جمهورية مصر العربية: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسين كامل فهمي . (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
- عوف محمود الكفراوي. (2006). السياسة الماليو والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة). الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- محمد نوري الشمري. (2007). النقود والمصارف و (النظرية النقدية). عمان، الأردن: دار زهران.
- قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت (<https://data.albankaldawli.org/indicator>)
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر (ONS) (<https://www.ons.dz>)

